

تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة وإستراتيجية مكافحته

رسيوي مسعودة

تخصص شريعة وقانون (سياسة جنائية)

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة غرداية

المقدمة:

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها، تعددت أساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية، لم تسلم منه كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة منها ولكن بدرجات متفاوتة، حيث ارجع الخبراء لشؤون التنمية سبب فشل معظم التجارب والمشاريع التنموية في العالم وفي البلدان النامية خاصة، وانتشار وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية إلى استفحال وتفشي الفساد بمختلف أشكاله كأهم وجه من أوجه غياب الحكم الراشد الذي أدى إلى سوء تسيير الموارد المتاحة والتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها، بالإضافة إلى التأثير سلبا على العدالة التوزيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، وهذا ما يهدد التنمية المستدامة ويرهن مستقبل الأجيال القادمة.

والملاحظ للسنوات السابقة فإن الجزائر حققت فوائض مالية نتيجة لارتفاع سعر البترول وضخامة المشاريع الحكومية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخططات الخماسية أدى كل ذلك الى استفحال ظاهرة الفساد الاقتصادي حيث وصل إلى مستويات قياسية، وبالرغم من ذلك فان الجزائر لم تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة رغم امتلاكها لموارد مالية ضخمة، أدى ذلك إلى تدني المستوى المعيشي للفرد وارتفاع الفقر والبطالة ويرجع أساسا لسوء استخدام تلك الموارد بطريقة غير متكافئة، بطرق احتيالية واختلاسات للأموال وتفشي الرشوة وسوء استغلال المناصب العامة

لأغراض شخصية على حساب المصلحة العامة، وعليه فإن تلك تداعيات الاقتصادية واجتماعية تؤثر سلبا على أداء الاقتصاد الجزائري.

الشيء الذي استدعى ضرورة إيجاد استراتيجية شاملة ومتكاملة للتخفيف من آثار ظاهرة الفساد والوقاية منها والتركيز على الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال سن خطط وبرامج تحمل في طياتها الآليات والإمكانيات المادية الكفيلة بجعل الاقتصاديات والمجتمعات تدخل في معركة ضد التخلف وركوب قاطرة التنمية، غير أن الإشكالية التي تتبادر لأفكارنا انطلاقا مما سبق ذكره هي: كيف يؤثر الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة، وما فيما تتمثل استراتيجية مكافحته؟ وهذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في إبراز تأثير الفساد الاقتصادي على مختلف جوانب التنمية المستدامة والاستراتيجية المتخذة لمكافحة هذه الظاهرة ودورها في التنمية المستدامة في المبحث الثاني، غير أن هذه الدراسة وحدها غير كافية للإمام بالموضوع بل لا بد من الإحاطة او معرفة الجانب التأصيلي أو المفاهيمي لكل من الفساد الاقتصادي والتنمية المستدامة من مفهوم وأسباب، أنواع، أهداف، خصائص، وأبعاده في المبحث الأول، وللوصول لذلك لا بد لنا من إتباع خطة، هذا ما سنبينه من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفساد الاقتصادي والتنمية المستدامة

إن سوء استخدام واستغلال الموارد المتاحة للدولة يؤدي إلى فشل التنمية بسبب استفحال ظاهرة الفساد في مختلف الهياكل الإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع، حيث أصبح يشكل العائق الخطير أمام تحقيق التنمية المستدامة ولأجل محاربة الفساد الاقتصادي يجب ان تجتمع مختلف مقومات المادية والغير مادية للتنمية التي تسهر على تسيير شؤون الدولة، وعليه يجب إلقاء الضوء على مفهوم لفساد الاقتصادي، والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: المفهوم الاقتصادي للفساد

سوف نتطرق لتعريف الفساد الاقتصادي، أنواعه، مظاهره، وأسبابه المختلفة.

الفرع الأول: تعريف الفساد الاقتصادي وأنواعه

سوف نتطرق لتعريف الفساد الاقتصادي وأنواعه اعتمادا على عدة معايير مختلفة.

تعريف الفساد الاقتصادي:

رغم اختلاف الكتاب والباحثين والأكاديميين في تعريف الفساد بوجه عام، إلا أنهم متفقون في كونه ظاهرة واسعة الانتشار لم يسلم منها أي مجتمع كان، في نتائجه وآثاره، وفي تعدد مظاهره وأشكاله وظهور صور له جديدة باستمرار لأن هذه الظاهرة صفة ملازمة لعملية تطور وتقدم الحياة البشرية، كذلك ممارسات الفساد تتم عادة في إطار السرية والخوف، وتتغير استجابة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية، الثقافية والسياسية.¹

1-1: الفساد لغة:

الفساد في معاجم اللغة هو من فعل (فسد) ضد صلح، والفساد لغة هو البطلان، فيقال فسد الشيء أب بطل واضمحل، وقيل في باب فسد: الفساد هو نقيض الصلح....و تفاسد القوم تدابروا وقطعوا الأرحام والمفسدة خلاف المصلحة.² كما عرف الفساد بمعنى الإبطال تارة، وبمعنى إصابة الشيء بالعطب، وبمعنى آخر يفيد الاضطراب والخلل، ومرة بمعنى إلحاق الضرر.³

1 - 2 - الفساد الاقتصادي اصطلاحا:

زاد الاهتمام بموضوع الفساد باعتباره ظاهرة عالمية ولكن يختلف من بلد الى آخر، وهناك توجهات متنوعة حول مفهوم الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالبعد العلمي خصوصا علماء الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، لذلك لا يوجد تعريف شامل متفق عليه، واختلفت الآراء والاتجاهات في ذلك منها:

الشرعية الإسلامية حيث ورد لفظ الفساد في 50 موضعا في القرآن الكريم، دلالة على الخراب والتدمير، وإتلاف الزرع والثمار في الأرض، وإهلاك النسل والغش في الكيل والميزان، ورشوة الحكام، وبخس الناس أشياءهم...الخ، وميز الدين الحنيف بين المصلح والمفسد، وعبرة «الإفساد» تعني المضمون والفعل والسلوك الممنهج للقيام بأعمال غير مشروعة والمقصود هنا الأشخاص الذين يسعون للقيام بالفساد، حيث ورد في سورة المائدة (الآية 33)، قوله تعالى: {إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم}.⁴

كما عرفه الفقهاء انه: «ما كان مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه، وهو مرادف للبطلان عند الإمام الشافعي».⁵

الفساد هو «استخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع شخصية، مثل عقود التوريد الحكومية، والمشتريات، وبيع المنشآت المملوكة، وكذا الدفع للحصول على مناصب رسمية».

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فتضع الفساد في خانة الابتزاز والرشوة والاحتيال واستغلال النفوذ، وقد يشمل طرف أو أكثر من طرف.⁶

إلا أن أكثر التعاريف استخداماً لدى الاقتصاديين المهتمين بمواضيع التنمية الاقتصادية الشاملة هو تعريف البنك الدولي في تقريره لسنة 1997 شمل مفهوم الفساد والمفاهيم المرتبطة به، وحتى الأنشطة التي تندرج تحت موضوعه، إضافة إلى مؤسسات دولية⁷ منها:

عرفه البنك الدولي على انه: «إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل،...، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة».⁸

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: «استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، كما عرف الفساد على انه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو انه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق، كما يمكن تعريف الفساد بأنه عدم الالتزام المتعمد بعدم تنحية المصالح الشخصية والعائلية جانباً في اتخاذ القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين، ويلاحظ ان هذا التعريف يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد وهما:⁹

أ- الرشوة: هي استغلال الموظفين الحكوميين سواء مديرين وتنفيذيين (وبشكل فردي او جماعي السلطة الممنوحة إليهم لتحقيق مصالح شخصية) مادية او معنوية (لهم ولغيرهم غير مباينين بالقوانين والأنظمة والقيم الأخلاقية ومتجاهلين الأهداف العامة للجهاز الإداري الحكومي).

ب- العمولة: فهي استغلال السلطة للحصول على ربح او منفعة او فائدة لصالح شخص او جماعة او تطبيق السلطة بطريقة تشكل انتهاك للقانون او معايير السلوك الأخلاقي»،

كما عرفته كذلك: «هو إساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر او غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة الى المحسوبية»

10.

اما صندوق النقد الدولي: يرى مفهوما آخر للفساد بأنه: «علاقة الايدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف كسب الفوائد والأرباح بصورة غير شرعية قانونا في هذا السلوك لشخص واحد او لمجموعة ذات علاقة بالآخرين»¹¹.

أما عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة فإن الفساد: «هو إساءة استعمال السلطة العمومية او الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة او استغلال النفوذ او المحسوبية او الغش او الإكراه للتعجيل بالخدمات او عن طريق الاختلاس»¹².

اما عن موقف المشرع الجزائري حسب الأستاذ عبيدي الشافعي في كتابه قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، فهذا المصطلح جديد في التشريع الجزائري، ولم يجرم قبل 2006 وحتى في قانون العقوبات، وبسن قانون 06 - 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته كقانون مستقل، والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره، يكون قد انتهج نفس منهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 واختار عدم تعريفه وصفا واکتفى بالإشارة الى صوره ومظاهره وهذا ما أكدته الفقرة «أ» من المادة 02 من القانون السابق الذكر.¹³

واستنادا للتعريف السابقة يمكن تعريف الفساد الاقتصادي بأنه: «ذلك السلوك الممنهج الذي يعمل على استغلال الوظيفة العامة وما يتصل بها من نفوذ لتحقيق غايات

او مكاسب شخصية (مادية أو معنوية) سواء في القطاع العام او في القطاع الخاص، حيث يخل الموظف بواجبات وظيفته بقصد منه رغم علمه ان سلوكه يتعارض مع القوانين».

أنواع الفساد الاقتصادي: يصنف إلى عدة أنواع بناء على مجموعة من المعايير كما يلي:

2-1- الفساد من حيث الحجم: ينقسم الى نوعين:

أ- الفساد الصغير: يتعلق بالمنافع محدودة في قيمتها وعادة ما يرتكب من قبل صغار الموظفين في مستويات الوظيفة الدنيا والمنخفضة، مقابل مبلغ مالي بسيط كتعجيل الحصول على رخصة بناء، او ترخيص مزاولة نشاط مهني معين.

ب- الفساد الكبير: ينتشر في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة في أوساط المسؤولين الكبار لتحقيق أهداف مادية او اجتماعية كبيرة وصفقات بالملايير وهو اخطر أنواع الفساد لتكليفه الدولة بمبالغ خيالية¹⁴، يرتكبه رؤساء الدول والوزراء والمسؤولين، ويختلف عن الفساد الصغير في ضخامة الرشاوى المستخدمة فيه ولا يمكن أن يتم إلا بتوريط المسؤولين في المراتب العليا حيث يكون حجم العمليات التي تقع ضمنه كبيرة تخرج عن سلطة الموظفين الصغار مثل عمليات توريد السلع والمعدات مرتفعة الثمن و المعدات عسكرية.¹⁵

2-2- الفساد حسب درجة التنظيم: ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- الفساد العرضي: يشير الى كافة أشكال الفساد الصغير والعرضي التي تعبر عن سلوك شخصي أكثر مما تعبر عن نظام عام بالإدارة وهذا مثل الاختلاس والمحسوبية، المحاباة، سرقة بعض المبالغ الصغيرة.¹⁶

ب- الفساد المنظم: ينتشر في الهيئات والمنظمات والإدارات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة، يعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء معاملتها.

ج- الفساد الشامل: نهب واسع النطاق للأموال، والممتلكات الحكومية عن طريق الصفقات الوهمية، او تسديد أثمان سلع صورية¹⁷، وتحويل الممتلكات الى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة بالرشاوى.

2- 3 - الفساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه:

فساد القطاع العام: هو المنتشر في الإدارة الحكومية وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها، وهو أكبر معوقات التنمية المستدامة وفيه يتم استغلال المنصب العام لأجل الأغراض والمصالح الشخصية.¹⁸

فساد القطاع الخاص: ويعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، باستعمال مختلف الوسائل من الرشوة والهدايا وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية، كالإعفاء الضريبي والحصول على إعانة مسح الديون.

2- 4 - الفساد من حيث انتشاره (مداه ونطاقه):

النطاق: من زاوية نطاق ممارسته، أما إذا كان يتم داخل حدود الدولة أم يتجاوزها فإنه يمكن تقسيمه إلى نوعين¹⁹:

الفساد المحلي: هو الذي يتم داخل حدود الدولة، ويقتصر على أطراف محليون، يتم عادة عند التقاء القطاع العام مع القطاع الخاص في معاملة ما، وقد يكون الطرفان من القطاع العام، فالحكومة عادة ما تقوم بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة، وتطرح عددا من المشروعات للتنفيذ عبر مناقصات يتقدم بها القطاع الخاص المحلي، وقد يتم رشوة بعض المسؤولين الحكوميين للحصول على هذه المناقصات، مما يخل بقواعد المنافسة بين وحدات القطاع الخاص، كما يؤدي إلى زيادة تكاليف هذه المشروعات، ومن ثم زيادة الأسعار، وذلك بسبب إضافة قيمة الرشوى المدفوعة إلى تكاليف المشروع مما يؤدي إلى تحميل الدولة نفقات إضافية.

الفساد الدولي: يشمل نطاق عدة دول، ويرتبط بشركات متعددة الجنسيات، وبمفهوم العولة، وحرية التجارة، وانتقال السلع، والتبادلات التجارية، ومجال الصفقات الكبرى، ويكون هذا النوع من الفساد معقدا، ومتشابكا، وصعب العلاج ما لم تتضافر الجهود الدولية لمحاصرته وتقليص خطره الكبير على اقتصاديات الدول²⁰.

2- 5 - الفساد بحسب مجالاته: ينقسم إلى عدة حالات:

أ- الفساد السياسي ب- الفساد الإداري ج- الفساد التجاري

د-الفساد الاقتصادي: بحسب رأي الدكتور احمد صقر عاشور «انه يتعلق بممارسات منحرفة واستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال بهدف تحقيق منافع اقتصادية على حساب مصلحة المجتمع، نتيجة لغياب الرقابة وضعف الضوابط ،كون السلطة الاقتصادية في أيدي الكيانات الاحتكارية سواء تابعة للقطاع العام او الخاص واحتلالها هامشا تقديريا واسعا في القرارات التي تتخذها مع ضعف المساءلة والرقابة عليها مما يؤدي الى تراكم ثروات هائلة، اما في حالة المشروعات العامة فهو يساهم بشكل كبير في ضعف أداء هذه المؤسسات، ودورها في خدمة القطاعات التنموية للدولة وتبديد مواردها، وعليه فان الفساد الاقتصادي يؤدي الى الحصول على مكاسب مادية بطرق غير مشروعة قانونا تظهر في أشكال متعددة كالغش الجمركي، تهريب البضائع، تبييض الأموال، التهريب الضريبي...الخ»²¹.

الفرع الثاني: مظاهر الفساد الاقتصادي وأسبابه

للفساد الاقتصادي صور وأشكال متعددة تمارس من مختلف نواحي الحياة العملية ولها تأثيرات مختلفة بعضها خطير ومدمرة وأخرى أقل خطورة، كما له أسباب تجعل مرتكبيه يقدمون على مداولته وتنفيذه مما يعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدول.

1 - مظاهر الفساد الاقتصادي : إن مظاهره تتنوع بتنوع مجالاتها والأطراف المتورطة فيه او المصلحة التي تسعى الى تحقيقها، إضافة إلى تأثير القيم والنصوص التشريعية والقانونية السائدة في المجتمعات في اعتبارها ما هو فاسد من غيره، ويمكن تحديد مجموعة من مظاهر وأشكال الفساد الاقتصادي ملخصة فيما يلي²²:

- الرشوة: وتعني حصول شخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمير او تنفيذه أعمال خلاف التشريع او أصول المهنة²³، وهي أيضا تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقا موظفا نتيجة تنفيذه عملا غير قانوني لصالح الراشي، او حتى الامتناع عن تنفيذ عمل بهدف إلحاق ضرر بطرف معين، على ان يتولى المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل دفع رشوة.

- المحسوبية: وتتمثل في استغلال السلطة او النفوذ او التحيز لفرد او جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، حيث تعد أهم أشكال الفساد بما تسببه

من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، مثل التوزيع الغير عادل لموارد البلاد وشغل الوظائف بغير المؤهلين، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر اجتماعيا²⁴.

- **التزوير:** هي جريمة مالية أو تجارية تتضمن قيام الموظف المسؤول بتزوير المستندات او إتلاف بعضها او تحريفها أو إضافة معلومات كاذبة عليها، من أجل تحقيق مكسب مالي، وتتمثل في تزوير الإيصالات الرسمية بذكر مبلغ قليل عن المبلغ المدفوع فعليا وتغيير مواعيد السداد للمستحقات بأنواعها المصرفية أو الضريبية، للاستفادة من فوائدها بشكل خاص²⁵.

- **النصب والاحتيال:** هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزيف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة وقد تتم عمليات الاحتيال بواسطة مسؤولين أو موظفي حكومة، أو سياسيين نافذين²⁶.

- غسيل الأموال:

تعد ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر الخطيرة، التي تواجه الكثير من الدول في العالم لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، خاصة في ظل تحرير التجارة الدولية. مما يزيد من صعوبة هذه الظاهرة هو عدم اتفاق العديد من الدول على مفهومها فمنهم من يعرفها²⁷:

*على أنها « تلك العملية التي يتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والأعضاء البشرية وتجارة الأسلحة المحظورة ، والاختلاس ، تقاضي الرشاوى، التهريب الجمركي، والعمل على إدخالها في الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية، وبالتالي يصعب معرفة مصدرها الأصلي، ومن ثم إنفاقها في أغراض مشروعة»²⁸.

*كما تعرف بأنها: «ضخ الأموال غير النظيفة كأموال الاتجار بالمخدرات والسرقات الكبرى والآثار، في أنبوب الأنشطة الاقتصادية سواء على المستوى الوطني او عبر الوطني على نحو يكسبها صفة المشروعية في نهاية المطاف، وهكذا تتخلص هذه الأموال من

مصدرها الأصلي غير النظيف، لتتجدد بذلك من جديد في وسط اقتصادي طبيعي ومشروع»²⁹.

2 - أسباب الفساد الاقتصادي: تتعدد أسباب انتشار الفساد وتختلف من بلد لآخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن انتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف التي تسمح له بالتفشي ويمكن حصرها فيما يلي:

الأسباب السياسية:³⁰

ا- ضعف الحكومات : يؤدي ضعف الحكومة إلى زيادة وتنامي الفساد وهذا من خلال الغموض وعدم الشفافية في معاملاتها الاقتصادية، عدم تطبيق القوانين والإجراءات من طرف الموظفين وعدم الكفاءة في التعيينات وشغل المناصب.

ب- عدم وجود الشفافية والرقابة: لمحاربة الفساد كلما قلت الشفافية والرقابة و اتبعت إجراءات غير موضوعية في التعيينات كلما زاد الفساد و زاد معه الفقر، وتقل فرصة الفقراء في ظل حكومة ضعيفة من المشاركة والمنافسة العادلة في تطوير إمكانياتهم وتحسين مستواهم المعيشي و الحد من قدراتهم على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم .

ج- عدم توفر الإرادة السياسية لمحاربة الفساد : الطبقة السياسية هي التي تمثل المجتمع وتعتبر مثلاً لمسؤولي الدولة ، فلا بد أن تكون سباقة لمكافحة الفساد و عليه إن تغاضي المسؤولون السياسيون عن أفعال الفساد يشجع باقي الموظفون في الحكومة على إتباع رؤسائهم ونهجمهم مما يزيد من انتشار الفساد والمفسدين وتشكل هذه الوضعية أسوء حالة للفقراء إذا كان هناك لا مبالاة للفساد من رأس هرم السلطة في بالضرورة سوف ينعكس سلبا على المجتمع والطبقة الفقيرة بوجه الخصوص التي تكون ضحية هذا الفساد.

الأسباب الاقتصادية: يعتبر تردي الأوضاع الاقتصادية في أي دولة باعثاً أساسياً للكثير من مظاهر الفساد، حيث أنه يوجه سلوك الفرد نحو الانحراف وممارسة الاحتمالية لإشباع حاجاته الخاصة، ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع لارتكاب جريمة الفساد ما يلي:

- ارتفاع تدخل القطاع العام ومساهمته في النشاط الاقتصادي وسيطرته عليه من شأنه ان يزيد من حدة الفساد نتيجة البيروقراطية وضعف الرقابة والمساءلة والشفافية ، إضافة لتحميل القطاع العام أعباء ومهام وصلاحيات واسعة تتطلبها برامج التنمية مقابل اعتمادات مالية ضخمة، حيث تنصرف بالمال العام دون تأهيل إطاراتها وتحصينهم ضد احتمالات الانحراف والفساد وإخضاعهم للمتابعة والرقابة المالية أو المحاسبية أو سياسية حتى، لذا يعد مناخا مناسباً للفساد .

- سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية في المجتمع ، حيث توجد فئة قليلة من الأفراد مستحوذة على نسبة كبيرة من الثروة والدخل، بينما نجد أن الغالبية العظمى من المواطنين يعيشون عند خط الفقر أو تحته، ما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء فمثل هذا الوضع يساعد على تغذية الميول نحو الفساد،

- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والتحولت الاقتصادية من نظام اقتصادي لآخر مثل التوجه من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، حيث يتم طرح شركات القطاع العام للبيع مما يشكل فرصة كبيرة للتربح غير المشروع وممارس أعمال الفساد، في ضوء عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني، مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة.³¹

-انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم او الأسعار المحلية، الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له عاجزا عن إشباع احتياجاته المعيشية الضرورية، ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطرا لتقبل الرشوة ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف دخله.³²

الأسباب الاجتماعية: اجمع علماء الاجتماع و الإدارة على ان محيط البيئة الخارجية يؤثر في الأجهزة الإدارية من خلال تأثيره المباشر على سلوك العاملين فيها فقدره الشرائية والرواتب المتدنية للعمال تزيد من انتشار ظاهرة الفساد، كما ان السلوكيات الاجتماعية التي تعتمد في قضاء حاجياتها على المحاباة والمحسوبية تزيد من تفشي هذه الظاهرة في المجتمع وكذلك توظيف حسب الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية في المناصب العليا التي تسمح لهم تحقيق المكاسب الخاصة والمزايا غير مشروعة.³³

المطلب الثاني: التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، كما رافق ذلك تطور دور عدد من الجهات والأطراف في تحقيق هذه التنمية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها

مفهوم التنمية المستدامة:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، كما رافق ذلك تطور عدد من الجهات والأطراف الفاعلة في تحقيق تنمية مستدامة وللتنمية تعاريف من بينها ما يلي :

التعريف الأول: عرفها هيرمان دالي Harman، على أنها تلك العملية التي بمقتضاها الحفاظ على البيئة النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري.³⁴

التعريف الثاني: التنمية المتواصلة تعني أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على اشباع احتياجاتها..³⁵

التعريف الثالث: عرفها قاموس ويبستر Webster هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.³⁶

التعريف الرابع: عرف المجلس العالمي للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها: «كل الإجراءات والعمليات المتناسقة والمتجانسة اللازمة لتغيير استغلال الموارد باتجاه الاستثمارات وتوجيه التنمية التكنولوجية والثغرات المؤسسية، بما يضمن إشباع الأنشطة الإنسانية الحالية والمحتملة مستقبلا.³⁷

ويمكن استخلاص التعريف الشامل لمفهوم التنمية من مجل التعاريف السابقة كالتالي:

التنمية المستدامة هي عملية استغلال الموارد المتاحة بطريقة عقلانية كونها تتصف بالندرة ومهددة بالفناء لإشباع حاجياتنا وتحقيق إشباعنا بسلامة البيئة وتوازنها ومع المحافظة على حق الأجيال القادمة في استغلال نفس الموارد والعيش في نفس البيئة السليمة والنقية.

2 - خصائص التنمية المستدامة:

لقد ساهمت مختلف التعاريف التي وردت سابقا في إبراز خصائص التنمية المستدامة ومميزاتها والمتمثلة فيما يلي:

- الإنسان هو الوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وهدفها، فهي تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميه وتضع في المقام الأول تلبية حاجياته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها،
- تحرص على تطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات،
- البعد الدولي للتنمية المستدامة، حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تكييف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة من الوصول إليها،
- هي تنمية طويلة المدى، وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة،
- فهي تنمية تراعي وتوفر المساواة وحقوق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، والإنصاف في هذا السياق نوعان: الأول يكون بين الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق،
- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى.³⁸
- تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.
- التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تداخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة، وتقوم التنمية المستدامة على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم.³⁹

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة وأبعادها

ان المتمعن لعملية التنمية المستدامة يجدها تنطوي على أهداف وغايات، وأبعادا متعددة تتفاعل فيما بينها لرفع وتحسين نوعية حياة المجتمع .

أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها الى تواصل عملية التنمية دون حدوث انتكاسات والاستخدام الرشيد للموارد ، بحيث لا يؤثر استهلاكها على حقوق الأجيال القادمة، والتوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة لبلوغ الأهداف والتي تتمثل فيما يلي⁴⁰:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للتنمية وليس الكمية منها، بشكل عادل وملائم بين الأجيال الحالية والمستقبلية،
- احترام البيئة الطبيعية، فهي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والصناعية، وتعمل على ترقيتها لتصبح علاقة تكامل وانسجام،
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها،
- تحقيق استغلال واستخدام أمثل وعقلاني للموارد، والتعامل معها على انها محدودة،
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وتوظيفها بما يخدم مصالحه دون ان ينجم عن ذلك مخاطر وآثار سلبية على البيئة،
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشكلات البيئية.

2 - أبعاد التنمية المستدامة:

لتنمية المستدامة أربعة أبعاد رئيسية وهي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والثقافي، البعد البيئي إضافة الى البعد السياسي وهي أبعاد وجوانب مترابطة ومتكاملة فيما بينها، ونجاح هذه التنمية مرتبط بمدى قدرتها على التركيز على هذه الجوانب بصفة كاملة :

أ - البعد الاقتصادي: يتمحور لبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أساسا حول كيفية تحقيق نمو اقتصادي مستدام وذلك من خلال الرفع من كفاءة رأس المال وكفاءة مختلف عناصر الإنتاج، والعمل على تخفيض التكاليف والاستخدام الأمثل والعقلاني⁴¹، لمختلف الموارد من أجل تلبية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم، وفي نفس الوقت مراعاة العدالة الاقتصادية من خلال الحد من التفاوت في توزيع المداخل بين أفراد الجيل الحالي مع المحافظة على رصيد من الأصول الاقتصادية للأجيال المستقبلية لضمان استدامة التنمية.

ب - البعد الاجتماعي والثقافي: يهدف هذا البعد للتنمية المستدامة لخدمة العنصر البشري والتحسين من مستوى معيشتة باعتباره أساس التنمية ، فهي تنمية بالإنسان ومن اجل الإنسان ويمكن تلخيص أهداف هذا البعد في : - رفع التعليم والصحة، توفير السكن اللائق، توفير مناصب شغل، التقليل من نسب الفقر، التوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع، الاهتمام بالمرأة وإشراكها في عملية التنمية، حماية حقوق الإنسان، بالإضافة الى احترام وحماية الخصوصيات والتنوع الثقافي.

ج - البعد السياسي: يعتبر البعد السياسي للتنمية المستدامة من أهم الأبعاد، بحيث لا تمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد بدونه، فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية ولمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصادقية والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي، وهنالك من يضيف بعد آخر وهو البعد التكنولوجي الذي بدأ يأخذ نصبه من الاهتمام من قبل الدارسين والمتخصصين، والذي يتجسد في العناصر التالية:

- استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المرافق الصناعية والتي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية ؛
- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية والتشريعات ؛

- تطوير تكنولوجيات تستغل للتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المضرة بالبيئة؛

- العمل على تطوير مصادر للطاقات النظيفة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

د- البعد البيئي : يتمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة حول الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والرشيد لها، والتنبيؤ بما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية، نظرا إلى استنزاف البيئة والإخلال بتوازنها يؤثر سلبا على التنمية المستدامة، ويتمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة حول مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي⁴² :

- المحافظة على المواد الأولية والطاقات غير المتجددة والرفع من الكفاءة الاستخدامية لها،

- المحافظة على الغابات والمساحات الخضراء، والحد من انبعاث الغازات السامة التي تتسبب في ثقب الأوزون والاحتباس الحراري،

- حماية البحار والمحيطات والمياه العذبة من كل أشكال التلوث، والمحافظة على التنوع البيولوجي.

المبحث الثاني : تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة واستراتيجية مكافحته

يؤثر الفساد الاقتصادي تأثيرا خطيرا على مختلف جوانب وأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية ، والسياسية والبيئية، ويعيق تحقيقها على نحو يوفر حياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية، وهذا ما تشير إليه الدراسات الحديثة إلى وجود ارتباط سالب بين الفساد والتنمية وذلك من خلال قنوات متعددة 43، ومن تلك الآثار سوف نركز على آثار الفساد على عينة من المؤشرات الاقتصادية أهمها:

المطلب الأول: تأثير الفساد الاقتصادي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

استفحال الفساد الاقتصادي يمس ويعرقل النمو الاقتصادي المستدام للدولة من

كل الجوانب كالأستثمار، نفقات وإيرادات الحكومية، التضخم، القطاع الضريبي، سوق الأوراق المالية، مما يؤدي الى نقص الفعالية والكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية.

الفرع الأول: معدل الأستثمار والنمو الاقتصادي: إن الفساد يمثل عائقا لنمو الاقتصاد من خلال الاستحواذ على الفائض الاقتصادي (الريع)، ويؤثر سلبا خصوصا على أصحاب المشاريع المحلية أو الأجنبية عندما يطلب منهم الموظفون المرتشون دفع رشاوى مقابل السماح لهم ببدء النشاط، ثم دفع رشاوى عند القيام بالإجراءات المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق وقد يطلبون نسبة مئوية أو حصة من العائد الأستثماري، بمعنى وجود علاقة ارتباط عكسية بين درجة الفساد والأستثمار (كلما ارتفع الفساد قل وانخفض حجم الأستثمار) بمعنى آخر يتسبب في ارتفاع تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجيا، ويضعف الأثر الإيجابي لحافز الأستثمار بحسب دراسة ميدانية 44 تمت لحساب التقرير العالمي للتنمية عام 1997.

يتسبب الفساد الاقتصادي في خفض معدلات الأستثمار، ومن تم خفض حجم الطلب الكلي، وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي، فدفع الرشاوى يمثل لرجال الأعمال نوعا من الضرائب الإضافية، الشيء الذي يدفع بهم لتقليل أستثماراتهم في الدول التي يسودها الفساد، حيث قيس أثر الفساد على معدل الأستثمار وجدت انخفاض في مؤشر الفساد من 4 إلى 6 درجات (حيث أن الصفر هو أعلى معدل للفساد و 10 أقل معدل للفساد) يؤدي إلى زيادة قدرها 4 % في معدل الأستثمار، وإذا ارتفع معدل الفساد ولو بنقطة مئوية يتقلص معدل الأستثمار بنحو 11 %، وإن البلدان التي ترتفع فيها تكلفة الأستثمار عن 20 % هي الأكثر فسادا.

تتسبب التكاليف الإضافية للفساد الناجمة عن الرشوة أو زيادة المدة اللازمة للحصول على الخدمة ما هي إلا زيادة في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة، مما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد فالمستهلك يدفع سعر السلع أو الخدمة أكثر من تكلفتها الحقيقية بسبب الريع الإضافي الذي يضطر لدفعه للموظف الفاسد، وكلما زادت درجات الفساد اتجه المستثمرون إلى إدخال المدفوعات الناجمة عن الفساد (الرشاوى، العمولات....) في تكلفة المنتج أو الخدمة.⁴⁵

الفرع الثاني: تأثير الفساد الاقتصادي على الإيرادات والنفقات الحكومية

الإيرادات الحكومية: يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات العامة، وذلك بمحابة دافعي الضرائب الذين يستطيعون بفضل المعاملة الخاصة يتلقونها من مفتشي الضرائب خفض قيمة التزاماتهم الضريبية، أو التهرب الكامل من دفعها، وفي الدول النامية يكون عبء الضرائب الحقيقي (نسبة مدفوعات المتصلة بالضرائب) من دافعي الضرائب اكبر بكثير من عبء الضرائب الرسمي، إضافة إلى أن الرشوة متعلقة بالمشترتات الحكومية تسبب خسارة الموارد وإيرادات الدولة، والتي يسهل إخفاء الفساد فيها بسبب عدم القدرة على تحديد أسعارها مثل مشتريات العسكرية، أجهزة الطبية... الخ، وتبديدها على الحفلات ورحلات سياحية لفائدة المسؤولين بدلا من استثمارها في مشاريع ربحية للاقتصاد⁴⁶، وعليه فان تراجع إيرادات الحكومية نتيجة الفساد له آثار غير مباشرة على الأداء الاقتصادي، وانخفاض الإيرادات يقابله تخفيض الحكومة لنفقاتها المتمثلة في مشاريع البنية التحتية وتدني الخدمات التعليمية والصحية. وبالتالي يؤثر سلبا على الإيرادات وعلى الفعالية والكفاءة ومن تم يعرقل التنمية.

النفقات الحكومية: أكدت الدراسات ان الحكومات التي تنتشر فيها الفساد تكون اكثر ميلا إلى توجيه نفقاتها على المشاريع التي تسهل فيها الرشوة وإخفاؤها، وذلك لصعوبة تقدير سعرها في السوق أو إنتاجها يكون من طرف مؤسسات محددة ومحتكرة للإنتاج والبيع كالإنفاق على الجانب العسكري والطائرات والمشتريات البنية التحتية الأساسية الكبيرة⁴⁷، اكثر مما ينفقون على التعليم والصحة والبحث العلمي لأن هذه القطاعات تكون اقل فسادا من الفئة الأولى، هذا فضلا عما تمثله نفقات مكافحة الفساد من أعباء على الميزانية العامة تزيد من العجز المالي⁴⁸، وعليه فان الفساد الاقتصادي يشوه البنية الهيكلية للنفقات، من خلال التركيز على الإنفاق على المشاريع التي تدرشأوى أعلى ويمكن الهرب من دفع الضرائب عنها بغض النظر ما إذ كانت تخدم عملية التنمية المستدامة ام لا.

الفرع الثالث: تأثير الفساد الاقتصادي على التضخم وسوق الأوراق المالية:

التضخم: يؤدي الفساد الاقتصادي إلى زيادة تكلفة الأعمال نتيجة ما تدفعه المشروعات من رشأوى وعمولات حتى يسمح لهم ببدء النشاط، وما تدفعه عند القيام

بالإجراءات المختلفة، كما يؤدي إلى زيادة تكاليف الخدمات الحكومية، مما يترتب عليه رفع أسعار السلع والخدمات، حيث يتجه المستثمرون إلى إدخال المدفوعات الناجمة عن الفساد (الرشاوى، العمولات....) في تكلفة المنتج أو الخدمة، مما يترتب عليه سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة الإنتاجية داخل الاقتصاد، فالمستهلك يدفع سعرا للسلع أكثر من ثمنها الحقيقي، مما يؤثر على الكفاءة التوزيعية، لأن جزءا هاما من السعر الذي يدفعه المستهلك والاقتصاد عموما لا يقدم لمنتجاتي السلعة الخدمة أو حتى الحكومة وإنما الى وسيط بينهما يستحوذ على مبالغ إضافية بسبب موقعه في علاقة التبادل.⁴⁹

2 - سوق الأوراق المالية: يقوم هذا السوق على الشفافية في إتاحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقا في الأسواق المالية سواء تعلق بالنسب المالية لنشاط الشركة أو معلومات عن الميزانية الختامية، غير أن الفساد ينتشر عند انتهاز إجراءات محاسبية غير حقيقية، وإعداد حسابات وأرباح تعكس وعاء ضربيا منخفضا، وأخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أوراق المال قصد الترويج للاكتتاب، وفي النهاية تضليل المستثمر، بحيث وبعد تداولها من عدد كبير من المستثمرين الماليين تنهار أسعارها في البورصة،

اما بالنسبة لصناديق الاستثمار ففي تستند على مبدأ الجمهور غير المصرفي (أفراد القطاع العائلي) الذي ليس لديه معرفة فنية لتقييم جودة الأوراق المالية، حيث يحدث عمليا وفي اغلب الأحيان نوع من الاتفاق بين القائمين على الصندوق ومديري شركات معينة للترويج لأوراقها، فيرتفع سعر الأوراق هذه الشركات المروج لها في السوق المالي، مما يدفع الجمهور إلى شراء أسهم هذه الشركات بسعر مرتفع بمبالغ مالية كبيرة، وبالتالي تحقيق الصندوق مكاسب رأسمالية، ثم تنخفض بعدها أسعار تلك الأسهم وتحل الخسارة بعدد كبير من المستثمرين الصغار، كما تنخفض أسهم صناديق الاستثمار نفسها كما حدث في عدد من البلدان النامية.⁵⁰

وعليه فإن الفساد هو المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى البيئية، اذ يتسبب في هدر المال العام والتأثير سلبا على الكفاءة والفعالية الاقتصادية، ومن هنا يتضح انه لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة يجب التوجه نحو

وضح استراتيجية للقضاء على الفساد تعمل على إرساء مبادئ وقواعد الحكم الرشيد لأن هذا الخيار جاء كأسلوب لمعالجة الفساد واقتلاع جذوره باعتباره أكبر عائق للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول: استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي

ان تجدر وتغلغل الفساد في كافة جوانب الحياة وعلى مختلف أبعاد التنمية المستدامة، اقتضى بالضرورة تبني استراتيجية شاملة وفعالة بمشاركة الحكومة والقطاع الخاص وتعبئة قوى المجتمع المدني العالمي لدعم الجهود المبذولة لاكتشاف ومكافحة بؤر الفساد الاقتصادي وترشيد الحكم من خلال برامج وسياسات معدة لتقليل من فرص حدوثه ومعاقبة مرتكبيه، بشرط توفر الإرادة السياسية لنجاحها، والتي يكون لها دور كبير في إرساء مبادئ وقواعد التنمية المستدامة ومن ابرز تلك الاستراتيجيات هي:

1- القيام بالإصلاحات : من ابرز الإصلاحات وأهمها :

أ- الإصلاح السياسي: ان نجاح استراتيجية مكافحة الفساد يستلزم القيام بإصلاح النظام السياسي وترشيده، وتوفير مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة الفعالة، وإلغاء كل المؤسسات والممارسات الشكلية التي لا تعبر عن ممارسة ديمقراطية فعلية وعن حكم راشد حقيقي، كما تتطلب توافر الإرادة السياسية الجادة والرغبة الصادقة لدى المسؤولين السياسيين في مواجهة الفساد ومكافحته باستئصال أسبابه ومعاقبة مرتكبيه وتصفية الآثار المترتبة عليه، وهذا غير متوفر في العديد من الدول النامية حيث ان تأصل الفساد في المجتمع يدل على ضعف الإرادة السياسية والعكس صحيح، ولتجنب استحالة مكافحته في أوساط المجتمع يجب إشراك الجماهير عبر منظماتهم الشعبية ونقاباتهم المهنية ومؤسساتهم المدنية في حملة مكافحة الفساد.

ب - الإصلاح الاقتصادي: ان توقعات الدراسات تشير إلى أن تخفيض نسبة الفساد لا تتم إلا من خلال التقليل من فرص المتاحة لجني الربح او العائد المادي وذلك

بالتحرر الاقتصادي، والحد من قوة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتخفيض حجم القطاع العام من خلال الإصلاحات الاقتصادية كالخصخصة ورفع الرقابة عن الأسعار، وتخفيض التعريفات الجمركية، إلا أن دراسات أخرى مناقضة لها أشارت أن الفساد يسود حتى الدول التي لا تتدخل في اقتصاد النظام الرأسمالي الحر، ولذا فإلغاء دور الدولة في النشاط الاقتصادي شيء مستبعد، وعليه فإن الإصلاح الاقتصادي له نتائج عكسية في مكافحة الفساد إذا لم تكن الدولة قوية وتتمتع بأجهزة سياسية وتشريعية تمارس نشاطها بكل ديمقراطية وشفافية وبدون تنظيم ردعي ورقابة محكمة مبنية على المسائلة والمحاسبة المالية، وبالتالي في غياب تلك الإجراءات الفعالة والصارمة تتولد عنها فرص جني الربح الاقتصادي، إضافة لعدم كفاءة نظام التوزيع كلها أسبابا لانتشار الفساد الاقتصادي.⁵¹

ج- الإصلاح الإداري: انعدام أخلاقيات الوظيفة في الإدارة وغياب المساءلة والرقابة وتحمل المسؤولية من أهم أسباب استفحال الفساد على نطاق واسع، الأمر الذي يدفع إلى تفعيل تدابير وإصلاحات صارمة للتقليل من الفساد كإنشاء آليات المتابعة والرقابة الداخلية الإدارية أو الخارجية كمدقي الحسابات، الشفافية في التوظيف، إصلاح أنظمة الأجور والحوافز، محاربة البيروقراطية، توزيع المهام والمسؤوليات، وفرض معايير وحوافز الخدمة المدنية ومواثيق الأخلاقيات، والعقوبات الجنائية والمراجعة الإدارية.⁵²

2- الجانب التشريعي والقانوني: يتمثل باختصار في إصلاح وتفعيل دور البرلمان في مكافحة الفساد الاقتصادي من خلال الإرادة السياسية الصادقة والداعمة لجهود مكافحة والراغبة بجدية لتذليل العقبات التي تواجه سير عمل تلك الاستراتيجية 53، وكذا تفعيل الصلاحيات الرقابية والتشريعية، بالإضافة إلى عدم تعزيز واستقلالية الجهاز القضائي ونزاهته، وضعف تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وتطويرها وفق مقتضيات تطور المجالات الاقتصادية (الضرائب، نظام المصرفي، مجال المشتريات الحكومية)، ووجود الثغرات القانونية التي تخدم المفسدين في ارتكابهم لجرائم الفساد، كلها أسباب لانتشار ظاهرة الفساد الاقتصادي .

3 - إنشاء هيئات ومؤسسات خاصة بمكافحة الفساد الاقتصادي: لقد

نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المادتين 6 و36 منها على ان تتخذ كل دولة طرف فيها، ما قد يلزم من تدابير لضمان وجود هيئات متخصصة في مكافحة الفساد والوقاية منه وتنفيذ القانون، ومنحها الاستقلالية والقدرات البشرية والمادية للقيام بأداء مهامها بفعالية دون أي ضغط.

بالنسبة للجزائر وكغيرها من الدول التزمت بإصدار القانون 06 - 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم والذي نص في بابه الثالث على تنصيب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وتدعيما للجهود الرامية الى مكافحة الفساد وتعزيز آليات الحافطة على المال العام، ونظرا لطبيعة الوقائية التي غلبت على الهيئة، قام المشرع بإصدار الأمر رقم 10 - 05 المتمم لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته الذي بموجبه تم تدعيم الترسنة المؤسساتية لمكافحة الفساد بجاز الديوان الوطني لقمع الفساد بتاريخ 13/12/2009، وهو أداة عملية للبحث ومعاينة جرائم الفساد حتى يتم القضاء على النقائص والثغرات التي كانت تعيق سياسة مكافحة الفساد في ظل القانون 06/01 السالف الذكر⁵⁴.

ان الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات وسنت مجموعة كبيرة من القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، كما أنها انشأت العديد من المؤسسات، إلا أن ذلك يبقى مجرد شكليات فلا القوانين طبقت بحذافيرها ولا المؤسسات أعطيت لها الصلاحيات والاستقلالية اللازمة بدورها كما ينبغي، حيث مازالت تعرف انتشارا واسعا للفساد وهذا ما يعيق تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا

ان تحقيق البعد الاقتصادي يستلزم خطط شاملة لمكافحة الفساد من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الاقتصادية والرفع من الكفاءة والفعالية الاقتصادية (الإنتاجية والتوزيعية) من خلال⁵⁵:

تعزيز وتفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والرفع من معدل النمو الاقتصادي،

من خلال خلق بيئة استثمارية مستقرة، تؤدي الى تخفيض تكلفة انجاز المشاريع والأعمال مما يشكل حافزا لرفع الاستثمار وجلب المستثمرين، وينعكس إيجابا على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع مختلف الصفقات والعقود وزيادة من القدرات التنافسية للمنتجات المحلية وبالتالي زيادة الصادرات والعائدات من العملة الصعبة مما يساعد على استقرار الاقتصاد الوطني وخدمة جوانب التنمية المستدامة (الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية).

دعم وزيادة حجم الإيرادات الحكومية والإنفاق الرشيد والأمثل لها، وتحسين الشفافية والمسائلة والمراقبة في مجال مشاريع البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية ومختلف القطاعات الاقتصادية التي تعتبر عرضة للفساد الذي يعيق استدامتها.

تبني استراتيجية لحوكمة القطاع الضريبي الذي يعد من أهم مصادر إيرادات الدولة وأكثرها عرضة لأشكال الفساد الاقتصادي، لذا يجب إرساء مبادئ الشفافية والمحاسبة ، من اجل تفعيل دوره في التنمية المستدامة بكل أبعادها.

الخاتمة:

يعد الفساد ظاهرة خطيرة تؤدي في غياب الحكم الراشد الى نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة تمس كافة جوانب الحياة، ترتفع نسبها بشكل كبير في الدول النامية التي تتوفر على اقتصاد ريعي فهو يشكل اكثر الفرص للربح السريع لضعف الهياكل الرقابية والمحاسبية فيه وشبه انعدام المساءلة والشفافية، كما ان آثار الفساد الاقتصادي خطيرة على التنمية المستدامة بشتى أبعادها، حيث يؤدي إلى نقص الفعالية والكفاءة الاستخدامية للموارد الاقتصادية وسوء العدالة التوزيعية للمداخيل وعدم استغلال العقلاني لها، وارتفاع كلفة الخدمات الاجتماعية الضرورية، مما يؤثر على رفاهية المجتمع والتنمية البشرية المستدامة.

فالجزائر تعاني من سوء تسيير الشؤون الاقتصادية نتيجة تفشي الفساد، بالرغم من أنها تحقق فائضا ماليا إلا ان المشاريع التنموية المستدامة لم تصل إلى مستوى الرقي نتيجة نقص موارد تمويلها، ولعل إحصائيات منظمة الشفافية الدولية للفساد يؤكد رتبة الجزائر المتدنية لسنة 2014 على تسلسل 100 من أصل 175 دولة بمؤشر فساد 3.6 من مجموع 10، مما يؤكد تأثير الفساد على مختلف أبعاد التنمية المستدامة، ولعل ذلك راجع كون المؤسسات التي رصدت لمكافحة تبقى شكلية بدون دور فعال، والديمقراطية ودولة القانون والمشاركة الشعبية عبارة عن شعار مفرغ من محتواه تعبر عن غياب الحكم الراشد الحقيقي وانعدام الإرادة السياسية في ذلك.

قائمة المراجع :

- 1 - محمد علي إبراهيم الخصبه، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، الملتقى العربي الثالث «آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري»، المنعقد في الرباط، مايو 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 140.
- 2 - جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص ص: 412 - 413.
- 3 - سعيد الذخيل، نظرية الإفساد في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، ص ص: 15 - 16.
- 4 - سورة المائدة، الآية 33.
- 5 - محمد المدني بوساق، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 06.
- 6 - بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته-حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، سنة 2016 الجزائر، ص 201.
- 7 - انظر: بلمقدم مصطفى، حليمي وهيبه، الفساد الإداري والحكم الرشيد كاستراتيجية لمكافحته ، مداخلة الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، يومي 3 - 4 ديسمبر 2006، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلة.
- 8 - أنظر:- محمد جمال باروت، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط 1، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004، ص 18.
- محمد عبه الفضيل، مفهوم الفساد ومعايير، مجلة المستقبل العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، نوفمبر 2004، ص ص: 35-34.
- 9 - الشهابي أنعام وادغر منقذ، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، المجلد 20، العدد 2، القاهرة، ديسمبر 2000، ص 110.

- 10 - عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور والأسباب والحلول، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص 81.
- 11 - أنظر: عماد صلاح، الفساد و الإصلاح، منشورات أنجاد كتاب العرب، دمشق، 2003، ص 32
- مازن مسلول محمد، قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة، النبأ، العدد 80، كانون الثاني 2006.
- 12 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، 1998، ص 9.
- 13 - أنظر: عبيدي الشافعي، قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، دار الهدى، 2008، - موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2009، ص 13.
- 14 - زين الدين بلال أمين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية والتشريع المقارن، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 67.
- 15 - عبد القادر الشخيلي، أخلاقيات الوظيفة العامة، ط 1، دار مجد لأوي، الأردن، 1999، ص 40.
- 16 - زين الدين بلال أمين، المرجع السابق، ص 64.
- 17 - إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 34.
- 18 - زين الدين بلال أمين، المرجع السابق، ص 66.
- 19 - طارق السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري»، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، القاهرة، العدد الثامن، 2003، ص ص: 16-17)

- 20 - نور الدين كناي، آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني وسبل الوقاية والعلاج، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012-2013، 03، ص 15.
- 21 - بتصرف: أحمد صقر عاشور، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط 1، بيروت، لبنان، 2010، ص ص: 37-38.
- 22 - بوزيد سايج، معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد، الملتقى الوطني الرابع حول «تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة يحي فارس، المدينة، يومي 10-11 مارس 2010.
- 23 - حنان سالم، ثقافة الفساد في مصر، دار المحروسة للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 143.
- 24 - بن عزوز محمد، المرجع السابق، ص 203.
- 25 - لؤي العيسى، الفساد الإداري والبطالة، ط 1، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 67.
- 26 - بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 203.
- 27 - محسن أحمد الخضير، غسيل الأموال الظاهرة الأسباب والعلاج، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 58.
- 28 - عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، 2005، ص 217.
- 29 - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وتبييض الأموال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 22.
- 30 - لحن فريد، الفساد أسبابه تداعياته وآليات مكافحته، ص 200، موقع الإلكتروني: <http://www.enssea.net/enssea/majalat/>، تاريخ التصفح يوم 24/03/2018.

- 31 - عادل عبد العزيز السن، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية، الملتقى العربي الأول: «تطوير الجهاز الإداري الحكومي»، الإسكندرية، 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 15.
- 32 - بلال خلف السكارنه، أخلاقيات العمل، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 284.
- 33 - لحن فريد، الفساد أسبابه تداعياته وآليات مكافحته، المرجع السابق، ص 200-201.
- 34 - سيرت لاتوس، تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي الى بناء مجتمع بديل، ترجمة البير خوري، ط1، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2007، ص ص: 48-49.
- 35 - محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية للنشر، لبنان، 2004، ص 29.
- 36 - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، القاهرة، مصر، ص 40.
- 37 - عباس صلاح، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 55.
- 38 - أنظر: عدلي علي ابوطاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 2003، ص ص: 150 - 151 .
- محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص 31.
- 39 - عباس صلاح، المرجع السابق، ص 57.
- 40 - عبد لله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوالتسيير، جامعة الشلف، 2005، ص 23

- 41 - عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص174.
- 42 - مريم مصطفى أحمد، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2055، ص89.
- 43-Susan Rose-Ackerman, The Political Economy of Corruption in Kimberly Ann Elliott, Editor, Corruption and the Global Economy, Institute for International Economics Washington, 1997, pp 15-16
- 44- World Développement Report, 1997,p114.
- 45 - زياد عربية بن علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية ، مجلة الأمن والقانون، العدد1، منشورات كلية الشرطة ، دبي، 2002، ص268.
- 46 - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد في الحكومة، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1994، ص142.
- 47 -خليفة يوسف الخليفة، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة لعلوم الاجتماعية، المجلد 30، العدد2، منشورات المجلس العلمي لجامعة الكويت، 2002، ص268.
- 48 - مصطفى كامل السيد، صلاح زرنوقه، الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1999،، ص31.
- 49 - ماجد المنيف، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو، بحوث عربية اقتصادية، القاهرة، 1998، ص ص: 51-50.
- 50 - عبد الله بن حاسن، « الفساد الاقتصادي أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه»، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، السعودية، 2005، ص17.

51-M.S Alam, Theory of Limits on Corruption some Applisitions,op. cit,p433.

52- خالد عيادة نزال عليمت، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الأردن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015، ص156.

53- خالد عيادة نزال عليمت، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الأردن-، المرجع نفسه، ص176.

54 -لحين فريد، الفساد أسبابه تداعياته وآليات مكافحته، المرجع السابق، ص208.

55 - بتصرف: سارة بوسعيد، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس بسطيف،الجزائر،2013، ص 111.